

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين

الرّواية الثّالثة الموهومة لتعيينيّة الجمعة المُهمّة

لقد تدارسنا الرّوايات العدديّة الّتي قد زعمها البعض دالّةً على «تعيينيّة الجمعة» و أمّا الفئة الأخرى الّتي قد أحضروها «لتسجيل تعيينيّة الجمعة» أيضاً - حتّى فترة الغيبة - حيث قد استعرضها الشّيخ الحائريّ قائلاً:

1. «و ما عن أمير المؤمنين عليه السّلام في خطبة الجمعة (قال): «الحمد لله الوليّ الحميد، و الجمعة واجبة على كلّ مؤمن، إلّا على الصّبيّ و المريض و المجنون و الشّيخ الكبير و الأعمى و المسافر و المرأة و العبد المملوك و من كان على رأس فرسخين».[1]

و لكنّ المحقّق البروجرديّ قد ردّع مدّعاهم قائلاً:

«و عدم كون الرّواية بصدد بيان وجوب العقد فضلاً عمّن يجب عليه ذلك (مطلقاً: تعييناً غيبةً أو حضوراً) بيّن لا يدخله ريب فإنّه عليه السّلام كان بنفسه يعقد الجمعة و يُقيمها حينما صدر عنه هذه الخطبة، و ليس بصدد بيان الوظيفة لنفسه أو لعمّاله (بأنّ يعقدوها أيضاً) بل بصدد بيان وظيفة النّاس (وفقاً لنُطق الرّواية: «على كلّ مؤمن») بالنّسبة إلى الجمّعات الّتي كانت تنعقد بشرائطها، أعني وجوب الحضور و السّعي إليها، و نحوها الأحاديثُ النّبويّة الدّالّة على وجوب الجمعة و حثّ النّاس عليها، فإنّ المتصدّي لعقدها في زمن الرّسول صلى الله عليه و آله كان نفسه الشّريفة (فستظهر وجوب السّعي إلى صلاة الّتي أقامها الرّسول)».[2]

و لكن سننازع هذه الاستظهاريّة:

• أوّلاً: لا تُجرّح شخصيّة المعصوم لو أدرج نفسه ضمن وظائف النّاس أيضاً فلا يُقدح لو حدّد تكليفه أمّامهم إذ نمتلك نماذج من هذا النّمط حيث يُصرّح: «أوصيكم و نفسي بتقوى الله» فبالنّالي قد ضمّ الإمام نفسه إلى الخطاب الوجوبيّ - على كلّ مؤمن - سواءً إعتقاداً و حضوراً و غيبةً.

• ثانياً: رغم أنّ هذه المرويات تُوازن آية: «أحلّ الله البيع» و أشباهها بحيث قد شرّعت أصل وجوب الجمعة و لكنّها لم تتصدّد لتشريح شروط الجمعة و جزئياتها كلزوم الانطلاق نحو المنعقدة حتّى فترة الغيبة، و حيث لم تتوفّر مقدّمات الحكمة فلم يتولّد الإطلاق إذن، بل قرينيّة تناسب الحكم و الموضوع ستبدي معنى «أصل الوجوب و أهمّيّتها» فحسب، و أمّا النّماذج المستثناة ستُحكّم استظهارنا بأنّ الجمعة لم تتوجّب على هؤلاء المأمومين، فبالنّالي لا تُدلّ على لزوم الحضور و القدوم إليها.

• ثالثاً: لو تنزّلنا و افترضناها مطلقةً - تعيينيّة حضوراً و غيبةً - لأصبحت روايات «شرطيّة المعصوم للجمعة» - 25 رواية -

حاکمة - بالتضييق - على أمثال هذه الروايات المطلقة - فرضياً - بحيث ستَقْبَدُ هذه المطلقات - المزعومة - بحضور المعصوم و إعداده حتماً، فبالنّالي لا نتخرّج بوجوبها التّعينيّ إذن.

2. و صحيح منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السّلام، وفيه: «الجمعة واجبة على كلّ أحد لا يُعذر النّاسُ فيها إلّا خمسة: المرأة و المملوك و المسافر و المريض و الصّبي» [3]

و قد فسّرهما المحقّق البروجرديّ كالماضي ثمّ تعقّبه أيضاً المحقّق الخوئيّ قائلاً:

«و هذه هي الرواية التي أشرنا إلى إبانها عن الحمل على الوجوب التّخييريّ، فإنّ التّعبير «بعدم المعذوريّة» إنّما يصحّ بالإضافة إلى الواجبات التّعيينيّة (فدلّلت على تعيينيّتها) و إلّا فمَنْ اختار أحد عدليّ الواجب التّخييريّ فهو معذور في ترك الآخر، فلا يصحّ في حقّه مثل هذا التّعبير الذي هو كالنّصّ في الوجوب التّعيينيّ كما عرفت.

و الجواب: أنّ الاستدلال بها موقوف على أن يكون متعلّق الوجوب في قوله «الجمعة واجبة..» إلخ هي الإقامة نفسُها دون الحضور و السّعي إليها بعد فرض الانعقاد و تحقّق الإقامة خارجاً (فحينئذ ستوجّب) و (لكنّ) الظّاهر من الصّحيحة بل المتعيّن هو الثّاني «بقرينة استثناء المسافر» إذ السّاقط عنه إنّما هو الحضور دون المشروعيّة و أصل الوجوب، و إلّا فهي مشروعة منه لو أحبّ الحضور و رغب فيه، بل هي أفضل من اختيار الظّهر، و ثوابها أعظم من الجمعة التي يقيمها المقيم كما أُشير إليه في بعض الأخبار [4] فلا يصحّ الاستثناء [5] لو كان النّظر إلى أصل الإقامة دون الحضور لثبوتها في حقّه كالحاضر، كما لا يصحّ استثناء مَنْ كان على رأس فرسخين الوارد في غير واحد من الأخبار - و قد تقدّم بعضها - إذ هو إنّما يتّجه لو كان الواجب هو الحضور في البلد الذي تقام فيه الجمعة فيرفع الحكم عنهم إرفاقاً كي لا يتحمّلوا مشقّة الحضور من مساكنهم، و إلّا فلو كانت الإقامة بنفسها واجبة تعييناً كان اللّازم على البعيدين عقدها في أماكنهم مع اجتماع الشّرائط، إذ لا فرق في الوجوب التّعيينيّ بين القريب و البعيد فلم يكن مجال لاستثناءهم، و كذا الحال في الاستثناء حال نزول المطر كما ورد به النّصّ الصّحيح [6] فإنّه إنّما يتّجه لو كان الواجب هو الحضور بعد الانعقاد، و إلّا فوجوب العقد و الإقامة تعييناً لا يكاد يسقط بمثل هذه الأحوال و العوارض كما في سائر الفرائض، و يؤيّده: استثناء المرأة و المملوك في هذه الصّحيحة و غيرها، فإنّ المشروعيّة [7] ثابتة في حقّها أيضاً لو رغباً في الحضور كالمسافر على ما نطقت به بعض الأخبار [8] و إن كان سندها لا يخلو عن خدش، و إنّما السّاقط عنهما وجوب الحضور، و بالجملة: سياق الرواية بمقتضى القرائن الدّاخلية و الخارجيّة يشهد بأنّها في مقام بيان وجوب الحضور بعد العقد و النّظر في عدم المعذوريّة إلى ذلك، و لا خفاء في دلالتها على الوجوب التّعيينيّ في هذه المرحلة (لو انعقدت) لا إلى الإقامة ابتداءً كي تدلّ على وجوب العقد تعييناً، و من هنا يتّجه التّفصيل بين العقد و الانعقاد، فلا يجب في الأوّل و يجب الحضور تعييناً في الثّاني» [9]

و لكنّ الشّيخ الحائريّ قد ألحّ على وجوبها التّعيينيّ فأجاب قائلاً: [10]

«و لعمري إنّّه خال عمّا يقتضي توهم عدم الإطلاق و مع ذلك فقد أُورد عليه (المحقّقين البروجرديّ و الخوئيّ) بأنّه في مقام بيان وجوب حضور الجمعة المنعقدة لا عقدها و إقامتها، و لا أدري من أين صحّ هذا التّقييد (بحضور المنعقدة) من دون أن يكون الكلام مقترناً بما يصلح قرينته عليه.»

و لكنّ ردّعه بأنّ المحقّق الخوئيّ قد استذكر قرينة استثناء المسافر و الأبعد من فرسخين «عن الحضور» بأنّهما معذوران عن الحضور بينما لو حضرا في المنعقدة رغبةً لما بطلت صلاتهما إذ لم يُبطلها الإمام بل قد عدّهما فحسب، فبالنّالي لا تتكفّل هذه الرواية إيجاب إعداده تعييناً بل تستوجبها شريطة انعقادها و توفّر بقية شروطها - كحضور المعصوم -.

«و لا يمكن أن يقال: إنّ ما هو الواجب مطلقاً هو الجمعة الواجدة لجميع الأجزاء و الشّرائط، فلو شك في شرطية شيء لم يمكن

التمسك بالإطلاق، على ما هو المعروف من كون الألفاظ حقيقة في الصحيح، أو فرض الانصراف إلى الصحيح، لأنّ المبني ممنوع، والألفاظ موضوعة للأعمّ. مع أنّه يمكن أن يقال: إنه ليس المقصود أنّ الواجب على كلّ أحد هو الجمعة الواجدة لشرائط الواجب والوجوب، فإنّ وجوبها حينئذٍ ضروريّ ولا يكون مورداً للاستثناء. فالواجب هو الجمعة الصحيحة، مع قطع النظر عن شرائط الوجوب، فهي واجبة على كلّ أحد، ومن ذلك من ليس إمامه المعصوم أو المنصوب من قبله، وبالجملة، لا فرق في جواز التمسك بالإطلاق بين ما إذا كان العدد سبعة مثلاً و شكّ في لزوم الزائد، وبين ما إذا كان الشكّ من جهة فقد المعصوم والمنصوب، وبين ما إذا كان الشكّ من جهة راجعة إلى نفس المكلف مع فرض وقوع الجمعة صحيحة، كما لو كان أعرج مجاوراً للجامع، فإنّ العرف لا يرى فرقاً بين الموارد المذكورة في التمسك بالإطلاق»

-
- [1] وسائل الشيعة ج 5 ص 3 ح 6 من باب 1 من أبواب صلاة الجمعة.
- [2] بروجردى، حسين. محرر حسينعلى منتظري. ، البدر الزاهر في صلاة الجمعة و المسافر، ص ٢٤ مكتب آية الله العظمى المنتظري
- [3] وسائل الشيعة ج 5 ص 5 ح 16 من باب 1 من أبواب صلاة الجمعة.
- [4] الوسائل ٣٣٩:٧ / أبواب صلاة الجمعة ب ١٩ ح ٢.
- [5] بل يصح على التقديرين، فان وجوب الإقامة شيء و المشروعية شيء آخر، و لا مانع من أن تكون الصلاة مشروعة في حق المسافرين و مع ذلك لم تجب عليه الإقامة و لا الحضور بعدها.
- [6] الوسائل ٣٤١:٧ / أبواب صلاة الجمعة ب ٢٣ ح ١.
- [7] قد عرفت أن المشروعية غير وجوب الإقامة.
- [8] الوسائل ٣٣٧:٧ / أبواب صلاة الجمعة ب ١٨ ح ١.
- [9] خوئي سيد ابوالقاسم. موسوعة الإمام الخوئي. Vol. 11. ص 29-30 قم - ايران: مؤسسة إحياء آثار الامام الخوئي.
- [10] صلاة الجمعة (للحائري)، ص: 133